

## الإعلال بتعارض الوقف والرفع عند الدارقطني في كتاب العلل -مرويات عمرو بن دينار نموذجًا- دراسة نقدية

يوسف حسن الراوي، زياد سليم العبادي\*

### ملخص

أصل هذا البحث مستل من أطروحة دكتوراه لغرض المناقشة، حيث لا يسمح للطالب مناقشة الأطروحة ما لم ينشر بحث مستل من الرسالة؛ وهذا البحث يتناول (الإعلال بتعارض الوقف والرفع عند الدارقطني في كتاب العلل -مرويات عمرو بن دينار نموذجًا-)، ثم بيان أوجه الاختلاف، وتخريجها، مع التعريف بالرواة عن عمرو بن دينار، وبيان الراجح من المرجوح بالقرائن، والحكم على السند الراجح، والبحث عبارة عن مقدمة، وتمهيد، ومطلبين، وخاتمة، مع الهوامش، وأهم المصادر والمراجع.

الكلمات الدالة: عمرو بن دينار، الدارقطني، الإعلال.

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لما كان علم الحديث من أجل علوم الشريعة وأفضلها، وكان علم علل الحديث من أصعب فروع هذا العلم كان لزاما على طلبة العلم الاهتمام به خدمة لدين الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وذلك من خلال جمع ما تناثر من تعليقات ودراساتها دراسة علمية تبين الراجح من المرجوح، "وعلى هذا المنهج سار علماء الحديث ونقاده فحفظوا السنن على المسلمين، لضبطهم وانتقادهم للرواة وتميزهم للصحیح من السقیم"<sup>(1)</sup>، وعلم العلل كالميزان لتمييز الصحیح من السقیم، "فقد اهتم المحدثون بمعرفة أسانيد مروياتهم والإفصاح عنها، منذ عهد الصحابة"<sup>(2)</sup> -رضي الله عنهم- إلى يومنا، واحترزوا بها من دخول الخطأ في رواياتهم وموروثهم الثقافي"<sup>(3)</sup>، ولأهمية هذا العلم نجد بعض جهابذة العلماء يصرح بأن معرفة هذا العلم مقدم عنده على مجرد الرواية قال عبدالرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً"<sup>(4)</sup>. فتظهر أهمية علم العلل في كونه الوسيلة التي يمكن من خلالها دراسة الحكم على الأحاديث المروية في كتب السنة الشريفة. والكشف عن العلة إنما يظهر بالبحث، عن طريق إحصاء طرق الحديث، واستقرائها، ومقابلة بعضها ببعض، وملاحظة موطن التقرد، والموافقة، والمخالفة واستعمال القرائن المحيطة بهذه الطرق، "والعلة كما تكون في السند قد تكون في المتن ولا يلزم من صحة السند صحة المتن أو ضعفه، فقد يكون السند ضعيفاً والمتن صحيحاً، لوروده من طرق أخرى كما أنه قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة قاذحة"<sup>(5)</sup>.

مشكلة الدراسة: بعد البحث والاستقراء وجدت بأن ثمة أحاديث معلقة بتعارض الرفع والوقف في كتاب العلل للدارقطني؛ فتناولت مرويات عمرو بن دينار، فجمعتها، وقمت بدراسة هذه الأحاديث في هذه البحث دراسة نقدية، وأحرر مواضع العلة، فالدراسة تسعى للإجابة عن:

- (1) حجم هذا الاختلاف على عمرو بن دينار.
- (2) كيف تعامل معه الإمام الدارقطني؟
- (3) هل كان للإمام الدارقطني منهج في التعامل في هذا الاختلاف وما هو؟
- (4) ما نسبة موافقة الإمام الدارقطني مع غيره من علماء العلل.
- (5) أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:
- (1) كونه يعالج مشكلة قائمة في بعض الروايات المعلقة بالرفع والوقف.

\* كلية الشريعة الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/10/24، وتاريخ قبوله 2018/5/29.

- (2) إن علم العلل له منزلة كبيرة في علوم الحديث فهو من أشرف علومها وأدقها مسلماً وأقلها سالماً.
- (3) إن التحقيق في الأحاديث المعللة يعطي طالب العلم دربة، ومملكة في علوم الحديث.
- أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:
- (1) بيان طرق الحديث التي لم يذكرها الإمام الدارقطني في كتابه العلل.
- (2) بيان اختلاف، وأقوال العلماء في العلة وإبراز القول الراجح في ذلك من خلال هذا البحث.
- (3) بيان علو شأن الإمام الدارقطني في علم العلل، ورسوخ قدمه فيه من خلال هذا البحث.
- (4) تمييز روايات عمرو بن دينار المقبولة من رواياته المعللة في كتاب العلل للدارقطني.
- الدراسات السابقة: نال كتاب العلل للدارقطني العناية الكبيرة من العلماء والباحثين فمنهم من حققه، ومنهم من تناول مرويات أحد الرواة المكثرتين كالزهرى، أو الأعمش، أو شعبة، أو قتادة، وغيرهم؛ إلا أن مرويات عمرو بن دينار المعللة تناولها أحد الطلبة في جامعة غزة؛ ولكنها لم تكن شاملة لجميع مرويات عمرو بن دينار، ولم تخصص علة تعارض الرفع والوقف؛ فأردت أن أركز جهدي على هذا الموضوع بشكل دقيق، وإنني أرجو الله تعالى أن أوفق من خلال هذه الدراسة لأخرج بالنتائج التي يوصلنا إليها هذا البحث.
- حدود الدراسة: كل مرويات عمرو بن دينار المعللة بالاختلاف عليه وفقاً ورفعاً في كتاب العلل للدارقطني.
- منهجية الدراسة: اتبعت المناهج التالية:
- (1) المنهج الاستقرائي: من خلال جمع الروايات المعللة بالرفع والوقف في مرويات عمرو بن دينار من كتاب العلل للدارقطني.
- (2) المنهج النقدي: من خلال التعامل مع الروايات، وذكر أقوال العلماء ومناقشتها ودراستها دراسة نقدية، وأبين الراجح منها حسب نتائج الدراسة.
- (3) المنهج التحليلي: وذلك بتحليل جميع أوجه الاختلاف ومناقشتها مناقشة علمية.
- خطة البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة وتشمل جميع عناصر المقدمة، وتمهيد وفيه ترجمة الإمام عمرو بن دينار، ومن مطلبين:
- الأول: تعارض المرفوع مع الموقوف وترجيح المرفوع. الثاني: تعارض الموقوف مع المرفوع وترجيح الموقوف.
- والخاتمة وفيها أهم النتائج، وأخيراً قائمة المصادر والمراجع.

### تمهيد

#### ترجمة عمرو بن دينار المكي، وبيان مكانته في الرواية

أولاً: اسمه، وكنيته، ونسبه، ونسبته، وولادته. الإمام التابعي الجليل، إمام الحرم في زمانه، عمرو بن دينار أبو محمد المكي نسبة إلى موطنه مكة، وهو من الموالى؛ مولى ابن باذان، ويعود نسب عمرو بن دينار إلى اليمن، وعمرو يعرف باسمه، ولد في خلافة معاوية، سنة خمس، أو ست وأربعين.<sup>(6)</sup>

ثانياً: شيوخه وتلاميذه. شيوخه من الصحابة: سمع عمرو بن دينار عدداً لا بأس به من الصحابة منهم: جابر، وابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وأبو شريح الحجازي، وعامر بن واثلة، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وعبد الله بن الأرقم، وزيد بن أرقم، والمسور بن مخرمة، وعبد الله بن صفوان رضي الله عنهم، ورأى عبد الله بن جعفر<sup>(7)</sup> واختلف في سماعه من أبي هريرة، ومن البراء بن عازب؛ قال ابن معين: "لم يسمع عمرو من البراء بن عازب"، وقال: أبو زرعة "لم يسمع من أبي هريرة"<sup>(8)</sup>. وروايته عن أبي هريرة في سنن ابن ماجه<sup>(9)</sup>.

أشهر شيوخه: روى عن بجالة بن عبدة، وعبيد بن عمير الليثي، وعبد الرحمن بن مطعم، وجابر بن زيد، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وطاووس، وسعيد بن جببر، ونحوه<sup>(10)</sup>، وغيرهم كثير. قال ابن عيينة.

أشهر وأثبت تلاميذه فيه: أثبت الناس في عمرو بن دينار: سفيان بن عيينة، وابن جريج، وحمام بن زيد، ومن ثم شعبة، وبينهم تفاوت؛ فأثبتهم ابن عيينة، وبعده أو بدرجته ابن جريج<sup>(11)</sup>، قال ابن معين: "ابن عيينة أثبت في عمرو من محمد بن مسلم، ومن داود العطار، ومن حمام بن زيد. وسفيان أكثر حديثاً منهم عن عمرو وأسند"، قيل: فابن جريج؟ قال: جميعاً ثقة، قال ابن الجنيدي: كأنه سوى بينهما في عمرو<sup>(12)</sup>. وقال أحمد: "سفيان بن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار، وأحسنه حديثاً"<sup>(13)</sup>. وكذلك أبو حاتم قال: "كان ابن عيينة أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار"<sup>(14)</sup>. وقال شعبة: ليس أحد أثبت من سفيان بن عيينة، في عمرو بن دينار؛ قيل له: فحماد بن يزيد؟ قال: لا وكم روى حماد بن زيد لعلها أن تبلغ خمسين ومائة"<sup>(15)</sup>.

ثالثاً: مكانة عمرو بن دينار الحديثية، ومنزلته عند أهل العلم. وثناء العلماء عليه: أثنى عليه كثير من العلماء؛ فكان أعلم أهل مكة في زمانه، قال ابن أبي نجیح: "لم يكن ببلدنا أعلم من عمرو بن دينار"<sup>(16)</sup>. وقيل لعطاء من نسال بعدك؟ قال: عمرو بن دينار<sup>(17)</sup>. وقال محمد بن علي: "إن مما يُحِبُّ قديمي مكة لقائي عمرو بن دينار"<sup>(18)</sup>. وقال ابن عيينة: ما كان عندنا أحد أفقه من عمرو بن دينار، ولا أعلم، ولا أحفظ منه<sup>(19)</sup>. وقال شعبة: "ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار"<sup>(20)</sup>، وكان أعلم الناس بعلم ابن عباس؛ قال ابن عيينة: ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن عباس -رضي الله عنهما- من عمرو، سمع ابن عباس، وسمع من أصحابه؛ وكان أصحاب ابن عباس ستة: (سعيد ابن جبیر، وجابر بن زيد، وطاوس، ومجاهد، وعطاء، وعكرمة، وعمرو بن كيسان)، فكان أعلم الناس بهؤلاء، وبطريقهم، وبمذهبهم، ولقيهم جميعاً.<sup>(21)</sup>

عبادته، وزهده، وتواضعه: عمرو بن دينار صاحب التواضع، والخلق الرفيع، فكان من شدة تواضعه؛ لا يجلس عند ابن عباس، وقال عن نفسه: ما كنت عنده إلا قائماً<sup>(22)</sup>. وقال ابن عيينة: "جلست إلى عمرو سنتين؛ فما قال كلمة قط تسوؤني"<sup>(23)</sup>. وكان يُجرى الليل ثلاثة أجزاء: ثلثا نيام، وثلثا يدرس حديثه، وثلثا يصلي.

رابعاً/ وفاته: قال ابن عيينة: كان عمرو بن دينار أسن من الزهري، توفي بمكة، في خلافة مروان بن محمد، وهو ابن ثمانين سنة، وقال أيضاً: مات ابن دينار أول سنة ست وعشرين ومائة.<sup>(24)</sup>

### المطلب الأول: تعارض المرفوع مع الموقوف وترجيح المرفوع الحديث الأول

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني " عن حديث عبد الرحمن بن مخرق، عن أبي ذر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِي الْجَنَّةِ رِيحًا بَعْدَ الرِّيحِ لِسَبْعِ سِنِينَ، مِنْ دُونِهَا بَابٌ مُغْلَقٌ، يَأْتِيكُمُ الرُّوحُ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ، لَوْ فَتَحَ ذَلِكَ الْبَابَ لَأَذْرَتْ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَهِيَ عِنْدَكُمْ الْجَنُوبُ، وَهِيَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَرْيَبُ. فقال: يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه؛ فرواه ابن عيينة، عن عمرو، عن يزيد بن جَعْدَبَةَ، عن عبد الرحمن بن مخرق، عن أبي ذر. وأرسله ابن جريج، عن عمرو، عن أبي ذر، ووقفه. والحديث حديث ابن عيينة المرفوع. وقال صالح بن زياد، أخو عبد الواحد بن زياد: عن عمرو بن دينار، عن أبي بصرة، عن أبي ذر مرفوعاً، وصالح بن زياد ليس بثقة".<sup>(25)</sup>

أوجه الاختلاف مع الترجيح: ذكر الدارقطني ثلاثة أوجه، ووقفت على وجه رابع:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن يزيد بن جَعْدَبَةَ، عن عبد الرحمن بن مخرق، عن أبي ذر، مرفوعاً.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير<sup>(26)</sup>، والحميدي في مسنده<sup>(27)</sup>، وسعدان بن نصر في جزءه<sup>(28)</sup>، والبخاري في مسنده<sup>(29)</sup>، والخرائطي في مكارم الأخلاق<sup>(30)</sup>، والمحاملي في أماليه<sup>(31)</sup>، وابن عدي في الكامل<sup>(32)</sup>، والأصبهاني في العظمة<sup>(33)</sup>، واللالكائي في أصول الاعتقاد<sup>(34)</sup>، والبيهقي في السنن الكبرى<sup>(35)</sup>، جميعهم من طريق ابن عيينة به. وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء<sup>(36)</sup>، من طريق شعبة بن الحجاج به، وقال غريب.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن أبي ذر، موقوفاً. لم أقف على من أخرجه، وذكر الدارقطني أنه يروى من طريق ابن جريج به.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن أبي بصرة، عن أبي ذر مرفوعاً. لم أقف على من أخرجه، وذكر الدارقطني أنه يروى من طريق صالح بن زياد به.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن ابن عباس، موقوفاً. أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره<sup>(37)</sup>، وأبو الشيخ الاصبهاني في العظمة<sup>(38)</sup>، من طريق معمر بن راشد به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، سمع من عمرو بن دينار وأكثر عنه، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة".<sup>(39)</sup> شعبة: شعبة بن الحجاج بن الورد الواسطي الأزدي أبو بسطام، وهو من أئمة الحديث، قال سفيان الثوري: "شعبة أمير المؤمنين في الحديث".<sup>(40)</sup>

الوجه الثاني: ابن جريج: وهو من الأعلام الحفاظ الثقات، وكان يرسل ويدلس، ونقل الذهبي الإجماع على ثقته.<sup>(41)</sup>

الوجه الثالث: صالح بن زياد: ذكره ابن حبان في الثقات قال: "صالح بن زياد أبو محمد بصري يروى عن عمرو بن دينار روى عنه أبو الخطاب زياد بن يحيى الحسان"<sup>(42)</sup>، وقال الدارقطني في العلل: "وصالح بن زياد ليس بثقة".<sup>(43)</sup>

الوجه الرابع: معمر بن راشد بن أبي عمرو البصري، من أهل اليمن، وكنيته أبو عروة، وهو " ثقة ثبت، إلا أن في روايته عن الأعمش، وثابت البناني، وهشام بن عروة، وعاصم بن أبي النجود شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة".<sup>(44)</sup>

الوجه الرابع عن عمرو بن دينار: الوجه الأول هو الراجح عن عمرو بن دينار وذلك للأسباب التالية:

1- رجحه الدارقطني في العلل قال: "والحديث حديث ابن عيينة المرفوع"<sup>(45)</sup>.

2- رجحه البزار قال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن أبي زر ولا نعلم له طريقا، عن أبي زر إلا هذا الطريق".<sup>(46)</sup>

أما الوجوه الأخرى فهي مرجوحة، وغير محفوظة عن عمرو بن دينار:

فالوجه الثاني: فيه انقطاع؛ فعمرو بن دينار لم يسمع من أبي زر، حيث كانت وفاته في سنة (32هـ)<sup>(47)</sup>، وعمرو بن دينار ولد في سنة (40هـ).<sup>(48)</sup>

أما الوجه الثالث: تفرد فيه صالح بن زياد؛ وهو ليس بثقة كما ظهر ذلك في ترجمته.

الحكم على إسناد الحديث: هذا إسناد ضعيف جداً؛ وذلك لأن فيه يزيد بن جَعْدَبَةَ<sup>(49)</sup>، كذبه مالك وغيره<sup>(50)</sup>، وهو متروك الحديث.<sup>(51)</sup>

### الحديث الثاني

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني " عن حديث روي عن عكرمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل: {حتى إذا فزع عن قلوبهم}<sup>(52)</sup>، قال: إذا قضى الله الأمر من السماء ضربت الملائكة أجنحتها... الحديث. فقال: يرويه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، واختلف عنه؛ فرفعه عنه جماعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري عنه، قال مرة: رواية، وقال مرة: يبلغ به. وقال محمود بن آدم: عن ابن عيينة يرويه. وقال علي بن حرب، عن ابن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، عن أبي هريرة، الحديث بطوله موقوفاً. وقيل: عن علي بن حرب، عن إسحاق بن عبد الواحد، عن ابن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، أخبرني أبو هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قرأ: {حتى إذا فزع عن قلوبهم}، لم يزد على هذا، وغلط في ذكر ابن عباس. ورواه أحمد بن عبدة، وأبو معمر، عن ابن عيينة، وقالوا: عنه، عن عمرو، عن عكرمة، قال: أنبأنا أبو هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث، وهو الصحيح".<sup>(53)</sup>

أوجه الاختلاف مع التخريج: ذكر الدارقطني ثلاثة أوجه، ووقفت على وجه رابع:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

أخرجه البخاري في صحيحه<sup>(54)</sup>، وأبو داود في السنن<sup>(55)</sup>، والترمذي في السنن<sup>(56)</sup>، وابن ماجه في السنن<sup>(57)</sup>، والحميدي في مسنده<sup>(58)</sup>، وابن حبان في صحيحه<sup>(59)</sup>، جميعهم من طريق سفيان بن عيينة به.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن أبي هريرة، موقوفاً. لم أجد من أخرجه، وذكر الدارقطني في العلل أنه يروى من طريق سفيان بن عيينة به.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي هريرة، مرفوعاً لم أجد من أخرجه، وذكر الدارقطني أنه يروى من طريق سفيان بن عيينة به.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن عكرمة، موقوفاً. أخرجه سعدان بن نصر في جزءه<sup>(60)</sup>، من طريق سفيان بن عيينة به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

جميع الوجوه: عن سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(61)</sup>، وهو ثقة ثبت من أوثق الناس في عمرو بن دينار، تغير بأخرة.

الوجه الرابع عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول هو الراجح عن عمرو بن دينار وذلك للأسباب التالية:

1- أخرجه البخاري في صحيحه، كما بينت ذلك في التخريج، في ثلاثة مواضع مختلفة.

2- فيه تصريح بالسماع؛ " قال علي: قلت لسفيان: قال سمعت عكرمة، قال: سمعت أبا هريرة؟ قال: نعم".<sup>(62)</sup>

3- رجحه الدارقطني في العلل قال: ورواه أحمد بن عبدة، وأبو معمر، عن ابن عيينة، وقالوا: عنه، عن عمرو، عن عكرمة، قال:

أنبأنا أبو هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث، وهو الصحيح".<sup>(63)</sup>

4- رواه عدد من الثقات من أصحاب سفيان بن عيينة: الحميدي<sup>(64)</sup>، وعلي بن عبدالله المديني<sup>(65)</sup>، وأحمد بن عبدة<sup>(66)</sup>، وإسماعيل

بن إبراهيم أبو معمر الهذلي<sup>(67)</sup>، محمد بن يحيى ابن أبي عمر<sup>(68)</sup>، وإبراهيم بن بشار<sup>(69)</sup>.

أما الوجوه الأخرى فهي مرجوحة، وغير محفوظة عن عمرو بن دينار للأسباب التالية:

أما الوجه الثالث: 1- قال عنه الدارقطني: ذكر ابن عباس غلط.<sup>(70)</sup>  
 2- قلت: تقدر به إسحاق بن عبد الواحد، عن سفيان بن عيينة، وهو لين<sup>(71)</sup>، ومتمكلم فيه<sup>(72)</sup>، وخالف فيه الثقات من أصحاب سفيان بن عيينة.  
 أما الوجه الثاني: فتقدر به علي بن حرب، عن ابن عيينة كما ذكره الدارقطني في العلل، وهو صدوق<sup>(73)</sup>، وكذلك خالف عدد من الثقات من أصحاب ابن عيينة.  
 الحكم على إسناد الحديث: هذا إسناد صحيح؛ وذلك لأن رجاله كلهم ثقات، وإسناده متصل، ومتمته كذلك صحيح فقد أخرجه البخاري في صحيحه، كما ظهر ذلك في التخریح.

### الحديث الثالث

نص المسألة: سئل الدارقطني "عن حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها. فقال: يرويه عمرو بن دينار واختلف عنه؛ فرواه شعبة، عن عمرو بن دينار. واختلف عن شعبة، فرواه عبد العزيز بن محمد الهلالي، عن أزهر بن جميل، عن ابن أبي عدي، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ووهم في ذكر الزهري. وإنما رواه أزهر بن جميل، عن ابن أبي عدي، عن شعبة، عن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وكذلك رواه علي بن الجعد، عن شعبة. ورواه غندر، عن شعبة مرسلًا. ورواه ابن عيينة، عن عمرو واختلف عنه في رفعه، فرفعه عبد الجبار بن العلاء، وحوثرة بن محمد، عن ابن عيينة. وخالفهما جماعة، منهم: إبراهيم بن محمد الشافعي، وأبو مسلم المستملي، وأبو عبيد الله المخزومي، روه عن ابن عيينة موقوفًا، عن أبي هريرة. ورواه ورقاء بن عمر، وأبو الربيع السمان أشعث بن سعيد، وقيل عن ابن أبي حفصة...، عن عمرو بن دينار، مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبي هريرة، ووهم فيه. والصحيح عن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير، وعمر بن أبي سلمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم".<sup>(74)</sup>

أوجه الاختلاف مع التخریح: ذكر الدارقطني خمس أوجه، ووقفت على وجه سادس:  
 الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة لم أقف على من أخرجه، وذكر الدارقطني أنه يروى من طريق شعبة بن الحجاج به.  
 الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا. أخرجه: مسلم في صحيحه<sup>(75)</sup>، من طريق شعبة بن الحجاج، وورقاء بن عمر به.  
 والنسائي في السنن الكبرى<sup>(76)</sup>، والصفري<sup>(77)</sup>، وعبد الرزاق في مصنفه<sup>(78)</sup>، والمروزي في السنة<sup>(79)</sup>، من طريق سفيان بن عيينة به. وابن الجعد في مسنده<sup>(80)</sup>، من طريق شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، به. وأبو عوانة في المستخرج<sup>(81)</sup>، من طريق شعبة، وورقاء بن عمر به. والبيهقي في السنن الكبرى<sup>(82)</sup>، من طريق ورقاء بن عمر به. والبخاري في مسنده<sup>(83)</sup>، من طريق شعبة به.  
 الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، مرسلًا. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه<sup>(84)</sup>، من طريق ابن جريج، به. وابن الجعد في مسنده<sup>(85)</sup>، من طريق شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، به. وذكره البزار في مسنده<sup>(86)</sup>.  
 الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موقوفًا. أخرجه ابن الجعد في مسنده<sup>(87)</sup>، من طريق سفيان بن عيينة به.

الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبي هريرة. أخرجه أبو الحسين ابن المظفر في حديثه<sup>(88)</sup>، من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي به.  
 الوجه السادس: عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة. أخرجه ابن عدي في الكامل<sup>(89)</sup>، من طريق إسماعيل بن مسلم المكي به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول: شعبة بن الحجاج: تقدمت ترجمته<sup>(90)</sup>، وهو إمام ثقة.

الوجه الثاني: شعبة بن الحجاج: تقدمت ترجمته.

سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(91)</sup>، وهو ثقة ثبت من أوثق الناس في عمرو بن دينار.

ورقاء بن عمر بن كليب: أبو بشر، الشكري، خراساني الأصل، نزيل المدائن؛ صدوق، في حديثه عن منصور فيه لين.<sup>(92)</sup>  
 أبو ربيع السمان: أشعث بن سعيد البصري، أبو الربيع السمان، من أهل البصرة<sup>(93)</sup>، متروك الحديث.<sup>(94)</sup>  
 الوجه الثالث: شعبة بن الحجاج: تقدمت ترجمته<sup>(95)</sup>، وهو إمام ثقة. ابن جريج: تقدمت ترجمته<sup>(96)</sup>، وهو ثقة.  
 الوجه الرابع: سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(97)</sup>، وهو ثقة ثبت من أوثق الناس في عمرو بن دينار.  
 الوجه الخامس: إبراهيم بن يزيد الخوزي: أبو إسماعيل المكي؛ وهو متروك قال ذلك: أحمد،<sup>(98)</sup> والنسائي<sup>(99)</sup>، وقال البخاري:  
 سكتوا عنه<sup>(100)</sup>، وقال: لا يحتج بحديثه عن عمرو بن دينار.<sup>(101)</sup>  
 الوجه السادس: إسماعيل بن مسلم المكي: أبو إسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً ضعيف الحديث.<sup>(102)</sup>  
 الوجه السابع: عمرو بن دينار: الوجه الثاني هو الراجح: عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً. وذلك  
 للقرائن التالية:

- 1- أخرجه مسلم في صحيحه.
- 2- رواه الثقات الأثبات من أصحاب عمرو بن دينار: (سفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وورقاء ابن عمر)
- 3- رجه الدارقطني في العلل قال: "والصحيح عن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة".<sup>(103)</sup>
- 4- وجود متابعات تامة لعمرو بن دينار، فتابعة يحيى بن أبي كتي<sup>(104)</sup>، وعمر بن أبي سلمة.<sup>(105)</sup>  
 أما الوجوه الأخرى فهي مرجوحة، وغير محفوظة عن عمرو بن دينار لأسباب التالية:  
 الوجه الأول: فيه إدراج روي وهو الزهري؛ وقد أعله الدارقطني في العلل قال: ووهم في ذكر الزهري.<sup>(106)</sup>  
 الوجه الخامس: فيه نكارة؛ حيث أنه تفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك، كما بينت ذلك في ترجمته.  
 الوجه السادس: فيه نكارة، تفرد به إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف الحديث، كما بينت ذلك في الترجمة.  
 الحكم على إسناد الحديث: هذا إسناد صحيح؛ وذلك لأن رجاله كلهم ثقات، وإسناده متصل.

#### الحديث الرابع

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني "عن حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أظفر الحاجم والمحجوم. فقال اختلف فيه على عطاء، فرواه رباح بن أبي معروف، وعمر بن قيس، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، من رواية أبي حاتم الرازي عنه، عن ابن جريج، كلهم عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً. ورواه المفضل بن فضالة، وإسماعيل بن علي، ومحمد بن بكر، وعبد الرزاق، وأبو عاصم، وحمام بن مسعدة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، موقوفاً. ورفعاه أيضاً ابن أبي حسين، وعبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أبي هريرة. واختلف عن عمرو بن دينار، فرواه يوسف بن بحر، عن أبي النضر هاشم بن القاسم<sup>(107)</sup>، عن شعبة، عن عمرو، عن عطاء<sup>(108)</sup>، عن رجل، عن أبي هريرة، ورفعاه، ومتمته، قال: احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاحة وهو صائم فغشي عليه، فنهى يومئذ أن يحتجم الصائم. وقال النضر بن إسماعيل<sup>(109)</sup>، وغندر: عن شعبة، عن عمرو، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة، أظفر الحاجم والمحجوم موقوفاً. وقال أبو عاصم: عن ابن جريج، عن عمرو، قال: يؤثر عن أبي هريرة موقوفاً. ورواه ليث بن أبي سليم، عن عطاء، عن عروة بن عياض، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والقول قول من وقفه على أبي هريرة، لأنهم أثبات حفاظ، وأن من رفعه ليسوا بمنزلتهم إلا بالاتفاق. ورواه فطر بن خليفة، عن عطاء، عن ابن عباس، قاله قبيصة عنه، وقال غيره: عن فطر، عن عطاء مرسلاً. وروى هذا الحديث إبراهيم بن يزيد الخوزي، واختلف عنه؛ فقليل عنه، عن عمرو بن دينار، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وقيل: عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، وعن الزهري، عن عائشة، والخوزي ضعيف، ولا يصح منها شيء".<sup>(110)</sup>  
 أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار مع التخريج: ذكر الدارقطني أربعة أوجه، ووقفت وجهين آخرين:  
 الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن رجل، عن أبي هريرة، مرفوعاً. ذكره البخاري في التاريخ الكبير<sup>(111)</sup>، وذكر الدارقطني أنه يروى من طريق شعبة بن الحجاج، به.  
 الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن رجل، عن أبي هريرة، موقوفاً. أخرجه النسائي في السنن الكبرى<sup>(112)</sup>، والعقيلي في الضعفاء<sup>(113)</sup>، من طريق شعبة، به.  
 الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، لم أقف على من أخرجه وذكر الدارقطني في العلل، أنه يروى من طريق ابن جريج، به.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً. أخرجه البزار في مسنده<sup>(114)</sup>، من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، به.

الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرة، مرفوعاً. أخرجه العقيلي في الضعفاء<sup>(115)</sup>، وابن المظفر البغدادي<sup>(116)</sup>، من طريق شعبة بن الحجاج، به.

الوجه السادس: عمرو بن دينار، عن ابن عباس، مرفوعاً. أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ<sup>(117)</sup>، من طريق حماد بن زيد، به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول، والثاني، والخامس: شعبة بن الحجاج: تقدمت ترجمته<sup>(118)</sup>، وهو إمام ثقة. الوجه الثالث: ابن جريج: تقدمت ترجمته<sup>(119)</sup>، وهو ثقة ثبت.

الوجه الرابع: إبراهيم بن يزيد الخوزي: تقدمت ترجمته<sup>(120)</sup>، وهو متروك الحديث.

الوجه السادس: حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل البصري، متفقٌ على إمامته، وجلالته وثقته<sup>(121)</sup>، وهو من العلماء النقاد الجهابذة.<sup>(122)</sup>

الوجه الرابع عن عمرو بن دينار: الوجه الثاني الموقوف هو الراجح عن عمرو بن دينار وذلك للقرائن التالية:

1- رجحه البخاري في التاريخ الكبير قال: وروى عمرو بن دينار عن عطاء، عن رجل عن أبي هريرة، قوله، ورفع بعضهم ولا يصح.<sup>(123)</sup>

2- رجحه النسائي قال: "والصواب رواية حجاج عن ابن جريج، لمتابعة عمرو بن دينار إياه على ذلك.<sup>(124)</sup>"

3- رجحه أبو حاتم في العلل قال: إنما يروى عن عطاء، عن آخر، عن أبي هريرة، موقوف.<sup>(125)</sup>

4- رجحه العقيلي في الضعفاء في موضعين قال: "وهذا، أي الموقوف أولى"<sup>(126)</sup>، وقال مرة: " وهذه الرواية أولى".<sup>(127)</sup>

5- رجحه الدارقطني في العلل قال: "والقول قول من وقفه على أبي هريرة لأنهم أثبات حفاظ وأن من رفعه ليسوا بمنزلتهم إلا بالاتفاق".<sup>(128)</sup>

أما الوجوه الأخرى؛ فهي مرجوحة، وغير محفوظة عن عمرو بن دينار؛ وكالاتي:

أما الوجه الأول: 1- ضعفه البخاري في التاريخ قال: "وروى عمرو بن دينار عن رجل عن أبي هريرة قوله. ورفع بعضهم ولا يصح".<sup>(129)</sup>

2- تفرد به يوسف بن بحر التميمي، وهو ضعيف له مناكير.<sup>(130)</sup>

أما الوجه الرابع: تفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك الحديث؛ كما تقدم في الترجمة.

أما الوجه الخامس:

1-أعله أبو حاتم في العلل قال: " هذا خطأ".<sup>(131)</sup>

2-قال النسائي: "عطاء لم يسمعه من أبي هريرة".<sup>(132)</sup>

3-رواية ابن الجصاص فيها يوسف بن بحر التميمي، وهو ضعيف له مناكير.<sup>(133)</sup>

4-ورواية العقيلي فيها عبد الرحمن بن قيس أبو معاوية الزعفراني، وهو متروك الحديث.<sup>(134)</sup>

أما الوجه السادس: تفرد به إبراهيم بن البراء بن النضر الأنصاري، وهو متروك الحديث.<sup>(135)</sup>

الحكم على إسناد الحديث: هذا الإسناد ضعيف، وذلك لأن فيه راوٍ مبهم.

### الحديث الخامس

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني "عن حديث هشام بن يحيى بن العاص بن هشام المخزومي، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أيما رجل وجد متاعه بعينه عند مفلس فهو أحق به. فقال: يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه؛ فرواه ابن عيينة، وأبوب السختياني، عن عمرو بن دينار، عن هشام بن يحيى، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وخالفهما هشيم، رواه عن عمرو، عن رجل لم يسمه، عن أبي هريرة موقوفاً. وخالفه شعبة، رواه عن عمرو بن دينار، موقوفاً. قال شعبة وحدثني ورواه، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه شعبة، عن ورقاء، فقال: عن عمرو بن دينار، عن أبي عمار، عن أبي هريرة، وقال زكريا بن إسحاق: عن عمرو، عن سعيد مولى أبي سفيان، عن أبي هريرة موقوفاً...

وحدث به الباغندي، عن المقرئي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن حزم، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة متصلاً، والصحيح من ذلك ما رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن الهاد، ومن تابعهما " (136)

أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار مع التخریح: ذكر الدارقطني سبعة أوجه، ووقفت على وجهين آخرين: الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن هشام بن يحيى، عن أبي هريرة، مرفوعاً. أخرجه: عبد الرزاق في المصنف (137)، والحميدي في مسنده (138)، وابن الجعد في مسنده (139)، وأحمد في مسنده (140)، والبزار في مسنده (141)، والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (142)، وابن أبي حاتم في العلل (143)، جميعهم من طريق ابن عيينة، به.

أخرجه: عبد الرزاق في المصنف (144)، وابن الجعد في مسنده (145)، وعبد بن حميد في مسنده (146)، وابن حبان في صحيحه (147)، والدارقطني في السنن (148)، والبيهقي في السنن الكبرى (149)، وفي معرفة السنن والآثار (150)، من طريق أيوب، به. وأخرجه: عبد الرزاق في المصنف (151)، من طريق محمد بن مسلم الطائفي، به.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن رجل، عن أبي هريرة، موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (152)، من طريق هشيم، به. الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، موقوفاً. أخرجه: ابن أبي حاتم في العلل (153)، من طريق شعبة بن الحجاج، به. وأخرجه: ابن الجعد في مسنده (154)، من طريق شعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد، به.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، مرفوعاً. ذكره ابن الجعد في مسنده (155)، من طريق محمد بن مسلم الطائفي، به. الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن أبي عمار، عن أبي هريرة لم أقف على من أخرجه، وذكر الدارقطني في العلل أنه يروى من طريق ورقاء بن عمر، به.

الوجه السادس: عمرو بن دينار، عن سعيد مولى أبي سفيان، عن أبي هريرة، موقوفاً. لم أقف على من أخرجه وذكر الدارقطني في العلل أنه يروى من طريق زكريا بن إسحاق، به.

الوجه السابع: عمرو بن دينار، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن حزم، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة متصلاً. أخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (156)، من طريق سفيان بن عيينة، به.

الوجه الثامن: عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعاً. أخرجه البزار في مسنده (157)، والدارقطني في الغرائب والأفراد (158)، من طريق أبي الربيع السمان، به.

الوجه التاسع: عمرو بن دينار، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر، عن عمر بن عبد العزيز، عن النبي صلى الله عليه وسلم. أخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (159)، من طريق سفيان بن عيينة، به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته (160)، وهو إمام ثقة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار. أيوب السختياني: أيوب بن أبي تميم، واسمه كيسان السختياني، وكنيته أبو بكر البصري (161) وهو "ثقة ثبت حجة" (162). محمد بن مسلم الطائفي: ابن سوسن، أبو عبد الله، اختلف فيه النقاد: وثقه ابن معين (163)، ويعقوب بن سفيان (164)، والعجلي (165)، وقال ابن معين (166): "كان إذا حدث من حفظه كأنه يخطئ، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس"، وقال مرة: "ابن عيينة أوثق وأثبت من محمد بن مسلم في عمرو بن دينار" (167). ضعفه أحمد قال: ما أضعف حديثه، وضعفه جداً، وهو لين عند الذهبي (168). وقال ابن عدي (169): "هو صالح الحديث لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ من حفظه" (170). وهو كما قال ابن حجر.

الوجه الثاني: هشيم: هو ابن بشير بن القاسم بن هانئ، أبو معاوية، وهو "ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي" (171). الوجه الثالث: شعبة بن الحجاج: تقدمت ترجمته (172)، وهو إمام ثقة. الوجه الرابع، والخامس: ورقاء بن عمر الليشكري: تقدمت ترجمته (173)، وهو ثقة.

الوجه السادس: زكريا بن إسحاق المكي ثقة رمي بالقدر (174) الوجه السابع: ابن عيينة: تقدمت ترجمته (175)، وهو إمام ثقة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار.

الوجه الثامن: أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان: تقدمت ترجمته (176)، وهو متروك الحديث.

الوجه التاسع: سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته (177)، وهو إمام ثقة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار.

الوجه الراجح عن عمرو بن دينار: الوجهان المرفوعان (الأول، والسابع) هما الراجحان عن عمرو بن دينار وذلك للقرائن التالية:  
أما الوجه الأول:

1- رجحه البزار في مسنده قال: "والصواب ما رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن هشام بن يحيى، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم".<sup>(178)</sup>

2- ورجحه البيهقي في معرفة السنن والآثار؛ وبعد أن أخرجه قال: "هذا إسناد صحيح".<sup>(179)</sup>

3- رواه عن عمر بن دينار ثلاثة من المكثرين والملازمين له وهم: سفيان بن عيينة، وأيوب السختياني، ومحمد بن مسلم الطائفي.

أما الوجه السابع:

1- رجحه الدارقطني في العلل قال: والصحيح من ذلك ما رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن الهاد، ومن تابعهما".<sup>(180)</sup>

2- كثرة المتابعات من الثقات لعمرو بن دينار في هذا الوجه؛ ومنها في الصحيحين فتابعة: زهير بن حرب، وروايته في الصحيحين<sup>(181)</sup>، وكذلك أخرج مسلم في المتابعات رواية (حماد بن زيد، والليث ابن سعد، وهشيم، وسفيان بن عيينة، وعبد الوهاب، وحفص بن غياث)<sup>(182)</sup>، ومن المتابعات الأخرى: مالك<sup>(183)</sup>، وسفيان الثوري<sup>(184)</sup>، وغيرهم.

أما الوجوه الأخرى؛ فهي مرجوحة، وغير محفوظة عن عمرو بن دينار؛ وكالاتي:

الوجه الثالث: أعله أبو زرعة قال: " قصر به شعبة".<sup>(185)</sup>

أما الوجه الثامن: نقره به أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان، وهو متروك الحديث؛ كما بينت ذلك في الترجمة.

الحكم على إسناد الحديث: الإسناد في الوجه الأول ضعيف؛ فيه هشام بن يحيى بن سعد المخزومي، وهو مستور الحال.

والإسناد في الوجه السابع صحيح، فهو متصل، ورجال الإسناد كلهم ثقات، و متن الحديث صحيح ومخرج في الصحيحين، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري.<sup>(186)</sup>

#### الحديث السادس

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني " عن حديث عروة بن عياض، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إذا أعجل، أو قحط فلا غسل عليه. فقال: يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه؛ فرواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عروة بن عياض، عن أبي سعيد. وخالفه زكريا بن إسحاق، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عبيد الله بن عياض. وقال ابن جريج: عن عمرو بن دينار، عن عبيد الله بن أبي عياض. وقال شعبة: عن عمرو، عن عبيد الله بن الخيار. والصحيح قول ابن عيينة: عن عمرو، عن عروة بن عياض، وهو ابن عدي بن الخيار بن أخي عبيد الله ابن عدي بن الخيار".<sup>(187)</sup>

أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار مع التخريج: ذكر الدارقطني أربعة أوجه، ووقفت على وجهين آخرين:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن عروة بن عياض، عن أبي سعيد، مرفوعاً. أخرجه ابن الجعد في مسنده<sup>(188)</sup>، من طريق سفيان بن عيينة، به.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن عبيد الله بن عياض، عن أبي سعيد. أخرجه ابن الجعد في مسنده<sup>(189)</sup>، من طريق زكريا بن إسحاق، به.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن عبيد الله بن أبي عياض، عن أبي سعيد، موقوفاً. أخرجه ابن عبد البر في التمهيد<sup>(190)</sup>، من طريق ابن جريج، به.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن عبيد الله بن الخيار، عن أبي سعيد. أخرجه ابن الجعد في مسنده<sup>(191)</sup>، من طريق شعبة بن الحجاج، به.

الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن عبد الله بن أبي عياض، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، موقوفاً. أخرجه عبد الرزاق في المصنف<sup>(192)</sup>، من طريق ابن جريج، به، بلفظ الماء من الماء.

الوجه السادس: عمرو بن دينار، عن عروة بن عياض، عن أبي سعيد، موقوفاً. أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار<sup>(193)</sup>، من طريق سفيان بن عيينة، به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول والسادس: سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(194)</sup>، وهو إمام ثقة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار.

الوجه الثاني: زكريا بن إسحاق: تقدمت ترجمته<sup>(195)</sup>، وهو ثقة. الوجه الثالث والخامس: ابن جريج: تقدمت ترجمته<sup>(196)</sup>، وهو إمام ثقة.

الوجه الرابع: شعبة بن الحجاج: تقدمت ترجمته<sup>(197)</sup>، وهو إمام ثقة.

الوجه الرابع عن عمرو بن دينار: الوجه (الأول) هو الراجح عن عمرو بن دينار؛ وذلك لأجل القرائن التالية:

1- رجحه الدارقطني في العلل قال: "والصحيح قول ابن عيينة: عن عمرو، عن عروة بن عياض، وهو ابن عدي بن الخيار بن أخي عبيد الله بن عدي بن الخيار".<sup>(198)</sup>

2- رواه عن عمرو بن دينار سفيان بن عيينة، وهو من أثبت أصحاب عمرو به.

الحكم على إسناد الحديث: هذا الإسناد صحيح، فهو متصل، وكل رجاله ثقات، ومتمه صحيح فهو مخرج في الصحيحين، من حديث أبي سعيد الخدري.<sup>(199)</sup>

### المطلب الثاني: تعارض الموقوف مع المرفوع وترجيح الموقوف

#### الحديث الأول

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني "عن حديث أبي الطفيل عامر بن وائلة، عن أبي بكر في البحر أنه قال: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته." فقال: يرويه عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل. حدث به عنه عبيد الله بن عمر العمري عنه موقوفاً. قاله عنه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن نمير، وأبو ضمرة، وعبد الله بن رجاء، ومحمد بن عبيد، وغيرهم. وقيل: عن عبيد الله بن عمر، عن عمرو بن دينار مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. والموقوف أصح. حدثنا أبو بكر يعقوب بن إبراهيم البزاز، ونهشل بن دارم، قالوا: حدثنا عمر بن شبة، أنبأنا يحيى، عن عبيد الله، أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، قال: قال أبو بكر هو الحل ميتته، الطهور ماؤه. حدثنا ابن مبشر، ويعقوب بن محمد، قالوا: حدثنا حفص بن عمرو، حدثنا يحيى، عن عبيد الله، أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن أبي بكر، قال هو الطهور ماؤه الحل ميتته يعني البحر".<sup>(200)</sup>

وفي مسألة أخرى قال الدارقطني: "وقد روى هذا الحديث، عن أبي بكر الصديق موقوفاً، من قوله: غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، من رواية صحيحة عنه، حدث به عبيد الله بن عمر، عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن أبي بكر قوله. ورواه ابن زاطيا، عن شيخ له من حديث عبيد الله بن عمر، عن عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ووهم في رفعه والموقوف أصح".<sup>(201)</sup>

أوجه الاختلاف مع التخريج: ذكر الدارقطني وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن أبي بكر الصديق قوله. أخرجه: أبو عبيد القاسم في الطهور<sup>(202)</sup>، وابن أبي شيبه في المصنف<sup>(203)</sup>، والدارقطني في السنن<sup>(204)</sup>، والبيهقي في السنن الصغرى<sup>(205)</sup>، والكبرى<sup>(206)</sup>. وذكره ابن المنذر في الأوسط<sup>(207)</sup>، من طريق عبيد الله بن عمر به.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن أبي الطفيل، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ذكره ابن حبان في المجروحين.<sup>(208)</sup> دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول، والثاني: عبيد الله بن عمر: وهو ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو ثقة ثبت.<sup>(209)</sup>

الوجه الرابع عن عمرو بن دينار:

والذي يبدو لي من خلال ما تقدم أن الوجه (الأول الموقوف) هو الراجح وذلك لأجل القرائن التالية:

1- رجحه الدارقطني قال: "والموقوف أصح".<sup>(210)</sup>

2- ورجحه ابن حبان قال: "إنما هو من قول أبي بكر الصديق"<sup>(211)</sup>. وقال أيضاً: "والخبر عن أبي بكر الصديق مشهور قوله غير مرفوع من حديث عمرو بن دينار عن ابن الطفيل عن أبي بكر الصديق".<sup>(212)</sup>

3- وصححه الذهبي كما في المذهب قال: "هذا سند صحيح"<sup>(213)</sup>. ونقله الزيلعي أيضاً في نصب الراية.<sup>(214)</sup>

4- وكذلك رجحه ابن الملقن قال: "ثم رواه الدارقطني موقوفاً على أبي بكر الصديق، بإسناد صحيح".<sup>(215)</sup>

5- ورواه عن عبيد الله العمري الثقات الحفاظ منهم: يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة متقن حافظ إمام<sup>(216)</sup>، وأنس بن عياض أبو ضمرة<sup>(217)</sup>، ومحمد بن عبيد الطنافسي وهو ثقة.<sup>(218)</sup>

أما الوجه الثاني:

فهذا الوجه غير محفوظ عن عمرو بن دينار لأمر:

- 1- في إسناده "السري بن عاصم"<sup>(219)</sup> قال عنه ابن حبان في المجروحين: "كان ببغداد يسرق الحديث ويرفع الموقوفات لا يحل الاحتجاج به"<sup>(220)</sup>، وبين الزيلعي في نصب الراية أن ابن حبان أعل هذا الوجه بالسري بن عاصم.<sup>(221)</sup>
  - 2- تفرد السري بن عاصم في هذا الوجه.
  - 3- خالف فيه الثقات الحفاظ.
- الحكم على سند الحديث: هذا الحديث إسناده صحيح؛ لأن رجاله كلهم ثقات، وكذلك صححه الأئمة كما بينته آنفاً.

### الحديث الثاني

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني "عن حديث جابر، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم" أنه أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ". ورواه عمرو بن دينار، عن جابر، فاختلف عنه؛ فرواه الحفاظ من أصحاب عمرو، عن عمرو، عن جابر، عن أبي بكر موقوفاً. وروى عن شعبة، وابن عيينة جميعاً، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح عنهما رفعه، والصواب قول من قال: عن جابر، عن أبي بكر من فعله.<sup>(222)</sup>

أوجه الاختلاف مع الترخيخ: ذكر الدارقطني وجهين، ووقفت على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن جابر، عن أبي بكر من فعله. أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه<sup>(223)</sup>، من طريق ابن جريج، ومعمر، والثوري به. وأخرجه والطحاوي في شرح معاني الآثار<sup>(224)</sup>، من طريق ابن عيينة، به.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أقف على من أخرجه، وأفاد الدارقطني أنه يروى من طريق شعبة وابن عيينة.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، وابن المنكر، وعبد الله بن محمد بن عقيل جميعاً، عن جابر، مرفوعاً. أخرجه ابن ماجه<sup>(225)</sup>، من طريق ابن عيينة به.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار وأبو الزبير جميعاً، عن جابر بن عبد الله، موقوفاً. أخرجه: ابن المنذر في الأوسط<sup>(226)</sup>، والبيهقي في السنن الكبرى<sup>(227)</sup>، من طريق حماد بن سلمة به. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه<sup>(228)</sup>، من طريق هشيم به.

الوجه الخامس: عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، عن جابر، موقوفاً. أخرجه الطبراني في مسند الشاميين<sup>(229)</sup>، من طريق بُرد بن سنان به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول: ابن جريج: تقدمت ترجمته<sup>(230)</sup>، وهو ثقة ثبت. ابن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(231)</sup>، وهو إمام ثقة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار.

معمر بن راشد: تقدمت ترجمته<sup>(232)</sup>. سفيان الثوري: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي<sup>(233)</sup>، ثقة ربما دلس<sup>(234)</sup>.

الوجه الثاني: ابن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(235)</sup>. وهو إمام ثقة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار. شعبة: تقدمت ترجمته<sup>(236)</sup>، وهو إمام حجة.

الوجه الثالث: ابن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(237)</sup>، الوجه الرابع: هشيم: تقدمت ترجمته<sup>(238)</sup>. حماد بن سلمة: حماد بن سلمة إمام من أئمة المسلمين، قال ذلك: ابن المديني<sup>(239)</sup>، وابن عدي<sup>(240)</sup> الوجه الخامس: بُرد بن سنان: شامي نزل البصرة، وكنيته أبو العلاء، "صدوق رمي بالقدر"<sup>(241)</sup>.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار هو الأول:

رجحه الدارقطني قال: "والصواب قول من قال: عن جابر، عن أبي بكر من فعله"<sup>(242)</sup>

الحكم على إسناده الحديث: هذا الإسناد صحيح موقوفاً من فعل أبي بكر رضي الله عنه. وقد صح المرفوع من غير طريق عمرو بن دينار وهو مخرج في الصحيحين.<sup>(243)</sup>

### الحديث الثالث

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني " عن حديث سعيد مولى خليفة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم - مهر

البعي وأجر الحجام سحت، وثمن الكلب سحت. فقال: يرويه عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه؛ فرواه لوين<sup>(244)</sup>، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن سعيد مولى خليفة، عن أبي هريرة مرفوعاً، ووقفه غيره عن ابن عيينة. وكذلك رواه روح بن القاسم، عن عمرو، عن عطاء، عن سعيد، عن أبي هريرة موقوفاً. وقال معمر: عن عمرو، عن عطاء، عن مولى خليفة، ولم يقل: سعيد، وقال: عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورفع أيضاً محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن عطاء، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال شعبة: عن عمرو، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة، ورفع. وقال ابن جريح، عن عطاء، عن سعيد مولى خليفة، عن أبي هريرة، موقوفاً. ورواه رباح بن أبي معروف، وأبو قبيصة سكين بن يزيد، ومثني بن الصباح، وابن أبي ليلى، عن عطاء، عن أبي هريرة موقوفاً، ولم يذكرها سعيداً... والصحيح من ذلك قول من قال: عن عطاء، عن سعيد مولى خليفة، عن أبي هريرة، موقوفاً<sup>(245)</sup>.

أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار مع التحريح: ذكر الدارقطني أربعة أوجه:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن عطاء، عن سعيد مولى خليفة، عن أبي هريرة مرفوعاً. أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه<sup>(246)</sup>، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات<sup>(247)</sup>، والدارقطني في المؤتلف والمختلف<sup>(248)</sup>، من طريق سفيان بن عيينة به. الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن عطاء، عن سعيد مولى خليفة، عن أبي هريرة موقوفاً. أخرجه البخاري في التاريخ الكبير<sup>(249)</sup>، والنسائي في السنن الكبرى<sup>(250)</sup>، وابن أبي شيبة في المصنف<sup>(251)</sup>، وابن أبي خيثمة في تاريخه<sup>(252)</sup>، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات<sup>(253)</sup>، والعقيلي في الضعفاء<sup>(254)</sup>، والدارقطني في المؤتلف والمختلف<sup>(255)</sup>، من طريق سفيان بن عيينة به. الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن عطاء، عن مولى خليفة، عن أبي هريرة مرفوعاً. لم أقف على من أخرجه، وذكر الدارقطني أنه يروي من طريق معمر به.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة، مرفوعاً. لم أقف على من أخرجه، وذكر الدارقطني أنه يروي من طريق شعبة به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(256)</sup>، وهو ثقة ثبت من أوثق الناس في عمرو بن دينار. الوجه الثاني: روح بن القاسم: أبو غياث التميمي العنبري، من أهل البصرة، وهو ثقة<sup>(257)</sup> سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(258)</sup>، وهو ثقة ثبت من أوثق الناس في عمرو بن دينار. الوجه الثالث: معمر بن راشد: تقدمت ترجمته<sup>(259)</sup>، وهو ثقة. الوجه الرابع: شعبة بن الحجاج: تقدمت ترجمته<sup>(260)</sup>، وهو إمام ثقة. الوجه الرابع: عمرو بن دينار: هو الثاني هو الرابع: عمرو بن دينار، عن عطاء، عن سعيد، عن أبي هريرة، موقوفاً. وذلك للقرائن التالية:

1- رجه البخاري في التاريخ الكبير قال: والأول أصح<sup>(261)</sup>، بعد أن ذكر روايات الرفع والوقف.

2- رجه العقيلي في الضعفاء قال: هذا أولى<sup>(262)</sup>، بعد أن ذكر المرفوع والموقوف.

3- رجه الدارقطني في العلل قال: والصحيح من ذلك قول من قال: عن عطاء، عن سعيد مولى خليفة، عن أبي هريرة،

موقوفاً<sup>(263)</sup>.

4- وجود متابعة لعمرو بن دينار، فتابعة ابن جريح عن عطاء<sup>(264)</sup>.

أما الوجوه الأخرى فهي مرجوحة، وغير محفوظة عن عمرو بن دينار.

أما الوجه الثالث: فيه راوي مهمل وهو سعيد مولى خليفة، لم يذكر اسم الراوي؛ وإنما ذكر نسبه فقط، وتم تعيينه من خلال الوجه المحفوظ.

وأما الوجه الرابع: فيه راوٍ مبهم وهو سعيد مولى خليفة، فلم يذكر عنه شيء؛ وتم تعيينه من خلال الوجه المحفوظ.

الحكم على إسناد الحديث: هذا الإسناد ضعيف، وذلك لأجل سعيد، ذكره البخاري<sup>(265)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(266)</sup>، ولم يذكر فيه جرح ولا تعدد، ولم يضعفه أحد، ولم يوثقه أحد، سوى ابن حبان ذكره في الثقات<sup>(267)</sup>، ومثني الحديث صحيح؛ أخرجه مسلم في الصحيح، من حديث يحيى بن سعيد القطان بلفظ "ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث".<sup>(268)</sup>

#### الحديث الرابع

نص المسألة: سئل الإمام الدارقطني " عن حديث روي عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر؛ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه إنسان يقول: علي رقبة من ولد إسماعيل، يقول: عليك بحسن وحسين. فقال: يرويه عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

حدث به أبو عبيدة بن أبي السفر، عن يحيى بن أبي بكير، عن إبراهيم بن نافع، عن عمرو، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ووهم في رفعه؛ فالصحيح أنه من قول ابن عمر<sup>(269)</sup>.

أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار مع التخريج: ذكر الدارقطني وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعاً. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(270)</sup> من طريق إبراهيم بن نافع، به.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن ابن عمر موقوفاً. أخرجه عبد الرزاق في المصنف<sup>(271)</sup> من طريق سفيان بن عيينة، به، ولم يذكر الحسين.

نكره الذهبي في سير أعلام النبلاء<sup>(272)</sup>، من طريق إبراهيم بن نافع، به.

دراسة أوجه الاختلاف عن عمرو بن دينار:

الوجه الأول: إبراهيم ابن نافع المخزومي المكي ثقة حافظ<sup>(273)</sup> الوجه الثاني: سفيان بن عيينة: تقدمت ترجمته<sup>(274)</sup>، وهو ثقة تغير بأخرة.

إبراهيم ابن نافع المخزومي: تقدمت ترجمته.

الوجه الرابع عن عمرو بن دينار: الوجه الثاني الموقوف: رجحه الدارقطني في العلل قال: " فالصحيح أنه من قول ابن عمر"<sup>(275)</sup>.

الحكم على إسناد الحديث: هذا الحديث إسناده صحيح، فرجاله كلهم ثقات.

### الخاتمة وأهم النتائج

1- علم العلل قائم على أسس وقواعد راسخة عمل بها جهابذة هذا العلم؛ ومن أهمها القرائن والمرجحات القائمة على سعة الجمع وكثرة الاطلاع.

2- لكل رواية شأن خاص بها وحديثات وقرائن لا بد للباحث من الإحاطة بها قبل إصدار الحكم على الراجح من الوجوه التي وقف عليها.

3- الدارقطني له منهج دقيق قائم على معايير وأسس ثابتة؛ وذلك من خلال جمع الطرق والوقوف عليها، ومن ثم الترجيح من خلال ما يظهر له من قرائن ومرجحات.

4- بلغت مرويات الدراسة عشرة روايات، ست منها الراجح فيها الرفع، وأربعة منها الراجح فيها الوقف.

5- وقفت على ثلاثة عشر وجهاً جديدة لم يذكرها الدارقطني؛ عشرة منها في المطلب الأول، وثلاثة منها في المطلب الثاني.

6- بعض الطرق التي نكرها الدارقطني لم أقف عليها في كتب التخريج.

توصية:

أوصي نفسي وإخوتي طلبة العلم بالاهتمام بهذا العلم، والغوص في مكنوناته، والعناية بكتاب العلل للدارقطني؛ فهذا الكتاب كنز من الكنوز العلمية، يعطي لمن يعكف عليه ويدرسه الملكة والدرية والقدرة على التمييز بين الروايات، والتنبه إلى كيفية الحكم على الوجوه والترجيح بينها من خلال القرائن والمعطيات المتوفرة له.

### الهوامش

(1) الشمالي، ياسر أحمد، بحث (موقف النقاد من أحاديث القصاص دراسة نقدية تطبيقية) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد(42)، عدد(3)، (2015م)، المبحث الحادي عشر، (ص: 1034).

(2) للاطلاع أكثر ينظر بحث: محمد عودة أحمد الحوري(تحقق الصحابة من ضبط الرواة أسبابه ونشأته) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد(37)، عدد(2)، (2010م)، المطلب الثاني، (ص: 488).

(3) المصري، أنس سليمان، بحث (معالم منهج المحدثين عند(عماد الدين خليل) في التعامل مع الرواية التاريخية) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد(42)، عدد(2)، (2014م)، (ص: 1548).

- (4) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث، (تحقيق السيد معظم حسين) دار الكتب العلمية بيروت (ط2)، 1397 هـ (1977م)، (ص: 174).
- (5) قطيحات، مشهور علي، بحث (منهج ابن حزم في نقد متن الحديث) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد (34)، عدد (1)، (2007م)، (ص: 1034).
- (6) ينظر البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (ت: 256 هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، (6/ 328)، ت (2544)، ومسلم بن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: 276 هـ)، المعارف، ط2، (تحقيق ثروت عكاشة)، الهيئة المصرية، القاهرة، 1992م، (1/ 468).
- (7) ينظر البخاري، التاريخ الكبير، (6/ 328)، ت (2544).
- (8) ابن أبي حاتم، ع، (ت: 327)، الجرح والتعديل، ط1، 52م، بدون تحقيق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (6/ 231)، ت (180).
- (9) ينظر الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748 هـ) سير أعلام النبلاء، ط3، (مجموعة من المحققين بإشراف، الشيخ شعيب الأرنؤوط رحمه الله)، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985 م، (5/ 301)، ت (144). ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، (ت: 273 هـ)، سنن ابن ماجه، ط1، (تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرين)، (1430 هـ - 2009 م)، أبواب الهبات، باب من وهب هبة رجاء ثوابها، (3/ 467)، ح (2387).
- (10) ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، (5/ 301)، ت (144).
- (11) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي (ت: 233 هـ)، التاريخ، رواية الدارمي، (تحقيق د. أحمد محمد نور سيف)، دار المأمون للتراث - دمشق، (ص: 55).
- (12) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي (ت: 233 هـ)، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط1، (تحقيق أحمد محمد نور سيف)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1408 هـ، 1988 م، (ص: 316)، ت (170).
- (13) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241 هـ)، العلل ومعرفة الرجال، ط2 (تحقيق وصي الله بن محمد عباس)، رواية ابنه عبدالله، دار الخاني، الرياض، 1422 هـ 201 م، (1/ 187)، ت (166).
- (14) ابن أبي حاتم، علل الحديث، (2/ 591)، ح (618).
- (15) الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، (ت: 277 هـ)، المعرفة والتاريخ، ط2، 81م، (تحقيق أكرم العمري)، الرسالة، بيروت، 1401 هـ، (22/2).
- (16) أحمد، العلل، رواية ابنه عبدالله، (2/ 468)، ت (3071).
- (17) المصدر نفسه، ت (3073).
- (18) المصدر نفسه، ت (3073).
- (19) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (5/ 301)، ت (144).
- (20) أحمد، العلل، رواية ابنه عبد الله، (ص: 230)، ت (452).
- (21) ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر، بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت: 234 هـ)، كتاب العلل، ط2، (تحقيق محمد الأعظمي)، المكتب الإسلامي - بيروت، 1980، (47)، ت (35). والبخاري، التاريخ الكبير، (6/ 328)، ت (2544)، والفسوي، المعرفة والتاريخ، (713/1).
- (22) ينظر الفسوي، المعرفة والتاريخ، (2/ 20).
- (23) إسماعيل الأصبهاني، سير السلف الصالحين، (ص: 840).
- (24) ينظر، الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت: 398 هـ)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ط1، (تحقيق عبدالله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط1، 1407، (2/ 541).
- (25) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمّر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني، (ت: 385) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط1، 85م، (تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي)، دار طيبة، الرياض، (ج6/ص251)، ح (1112).
- (26) البخاري، التاريخ الكبير، (ج5/ص347)، ت (1102).
- (27) الحميدي، المسند، (ج1/ص223)، ح (129).
- (28) سعدان بن نصر، سعدان بن نصر بن منصور، أبو عثمان الثقفي المخرمي البزاز (ت: 265 هـ)، جزء سعدان، (تحقيق: عبد المنعم إبراهيم)، مكتبة نزار مصطفى الباز. مكة المكرمة، ط1، (1420 هـ 1999 م)، (ص: 26)، ح (70).
- (29) البزار، المسند، (ج9/ص451)، ح (4063).
- (30) الخرائطي، مكارم الأخلاق، (ص: 326)، ح (995).

- (31) المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبيان الضبي المحاملي (ت: 330هـ)، أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيهقي، (تحقيق: د. إبراهيم القيسي)، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم الأردن، ط 1، (1412هـ)، (ص: 390)، ح(451).
- (32) ابن عدي، الكامل، (ج9/ص 140)، ت(2163).
- (33) أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: 369هـ)، العظمة، (تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري)، دار العاصمة - الرياض، ط 1، (1408هـ)، (ج4/ص 1338)، ح(845).
- (34) اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت: 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي)، دار طيبة - السعودية، ط 8، (1423هـ / 2003م)، (ج6/ص 1271)، ح(2270).
- (35) البيهقي، السنن الكبرى، (ج3/ص 508)، ح(6489).
- (36) سير أعلام النبلاء، (ج12/ص 156)، ت(3236).
- (37) عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: 211هـ)، تفسير القرآن لعبد الرزاق، (تحقيق: د. محمود محمد عبده) دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، (1419هـ)، (ج2/ص 254)، ح(1438).
- (38) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة، (ج4/ص 1339)، ح(847)، و(ج4/ص 1349)، ح(868).
- (39) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 245)، ت (2451).
- (40) البخاري، التاريخ الكبير، (ج4/ص 245)، ت(2678).
- (41) الذهبي، ميزان الاعتدال، (2/659).
- (42) ابن حبان، م، (ت: 354)، الثقات، ط 1، 73م، (بدون تحقيق)، دائرة المعارف العثمانية، (ج6/ص 464)، ت(8603).
- (43) الدارقطني، العلل، (ج6/ص 251)، ح(1112).
- (44) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 541)، ت(6809).
- (45) الدارقطني، العلل، (ج6/ص 251)، ح(1112).
- (46) البزار، المسند، (ج9/ص 451)، ح(4063).
- (47) المزي، تهذيب الكمال، (ج33/ص 294)، ت(7351).
- (48) تقدم ذلك في ترجمة عمرو بن دينار، (ص: ).
- (49) يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدة: اختلف فيه هل هو الحفيد أم الجد؟ فمن النقاد من قال هو الحفيد، ومنهم ابن حبان في المجروحين، وكذلك ابن عدي في الكامل أفاد أنه الحفيد، والمزي رجح أن يكون هو الحفيد وكذلك رجح ابن حجر في المطالب، وأما من قال أنه الجد فابن معين في سؤالات ابن الجنيد، وأبو حاتم. والخلاصة أنه متروك سواء كان الأب أو الجد، فالأمر سواء. ينظر ابن حبان، المجروحين، (ج3/ص 108)، ت(1188). وابن عدي، الكامل، (ج9/ص 140)، ت(2163). والذهبي، الميزان، (ج4/ص 436)، ت(9740). والمزي، تهذيب الكمال، (ج32/ص 221)، ت(7035). وابن حجر، المطالب العالية، (ج14/ص 169)، ح(3429). وابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص: 412)، ت(579). وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج9/ص 255)، ت(1072).
- (50) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 604)، ت(7761).
- (51) ابن حجر، المطالب العالية، (ج14/ص 169)، ح(3429).
- (52) سورة سبأ، آية: (23).
- (53) الدارقطني، العلل، (ج8/ص 263)، ح(1560).
- (54) البخاري، الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين} [الحجر: 18]، (ج6/ص 80)، ح(4701)، كتاب تفسير القرآن، باب {حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق وهو العلي الكبير}، (ج6/ص 122)، ح(4800). وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير} [سبأ: 23]، "ولم يقل: ماذا خلق ربكم" (ج9/ص 141)، ح(7481).
- (55) أبو داود، السنن، كتاب الحروف والقراءات، (ج4/ص 34)، ح(3989).
- (56) الترمذي، السنن، باب: ومن سورة سبأ، (ج5/ص 215)، ح(3223).
- (57) ابن ماجه، السنن، باب فيما أنكرت الجهمية (ج1/ص 69)، ح(194).
- (58) الحميدي، المسند، (ج2/ص 287)، ح(1185).
- (59) ابن حبان، الصحيح، (ج1/ص 222)، ح(36).
- (60) سعدان، جزء هـ، (ص: 20)، ح(46).
- (61) الحديث الثاني، المطلب الأول، (ص: 8).
- (62) البخاري، الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين} [الحجر: 18]، (ج6/ص 80)، ح(4701).

- (63) الدارقطني، العلل، (ج8/ص 263)، ح(1560).
- (64) ثقة حافظ، فقيه، من أجل أصحاب سفيان بن عيينة، ابن حجر، التقريب، (ص: 303)، ت(3320).
- (65) ثقة، ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، ابن حجر، التقريب، (ص: 403)، ت(4760).
- (66) ثقة، ابن حجر، التقريب، (ص: 82)، ت(74).
- (67) ثقة مأمون، ابن حجر، التقريب، (ص: 105)، ت(415).
- (68) صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، ابن حجر، التقريب، (ص: 513)، ت(6391).
- (69) حافظ له أوهام، ابن حجر، التقريب، (ص: 88)، ت(155).
- (70) الدارقطني، العلل، (ج8/ص 263)، ح(1560).
- (71) الذهبي، الميزان (ج1، ص194)، ت(773).
- (72) ابن حجر، التقريب، (ص: 102)، ت(369).
- (73) المصدر السابق، (ص: 399)، ت(4701).
- (74) الدارقطني، العلل، (ج9/ص 310)، ح(1787).
- (75) مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، صحيح مسلم (ج2/ص 1030)، ح(1408)، (40).
- (76) النسائي، السنن الكبرى، تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، (ج5/ص 187)، ح(5396).
- (77) النسائي، السنن الصغرى، تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، (ج6/ص 97)، ح(3293).
- (78) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، (ج6/ص 261)، ح(10755).
- (79) المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْزُوزِي (ت: 294هـ)، السنة، (تحقيق: سالم أحمد السلفي)، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، (1408هـ) (ص: 78)، ح(269).
- (80) ابن الجعد، المسند، (ص: 244)، ح(1607)، ح(1609).
- (81) أبو عوانة، المستخرج، باب حظر الجمع بين أربع نسوة بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، والدليل على إباحة الجمع بين سائرهن من الأقراب (ج3/ص 36)، ح(4111).
- (82) البيهقي، السنن الكبرى، باب ما جاء في الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها، (ج7/ص 267)، ح(13943).
- (83) البزار، المسند، (ج15/ص 230)، ح(8658).
- (84) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، (ج6/ص 261)، ح(10754).
- (85) ابن الجعد، المسند، (ص: 244)، ح(1608)، وح(1611).
- (86) البزار، المسند، (ج15/ص 230)، ح(8658).
- (87) ابن الجعد، المسند، (ص: 244)، ح(1610).
- (88) أبو الحسين، أبو الحسين محمد بن المظفر (ت: 379هـ)، حديث أبي الحسين بن المظفر، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم التابع لموقع الشبكة الإسلامية، (ص: 93)، ح(92).
- (89) ابن عدي، الكامل، (ج1/ص 454)، ت(120).
- (90) الحديث الثاني، المطلب الأول، (ص: 8).
- (91) الحديث الثاني، (ص: 8).
- (92) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 580)، ت(7403).
- (93) المزي، تهذيب الكمال، (3/ 261)، ح(523).
- (94) الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، (1/ 153)، ح (113).
- (95) الحديث الثاني، المطلب الأول.
- (96) الحديث الأول، المطلب الأول.
- (97) الحديث الثاني، المطلب الأول.
- (98) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (2/ 147)، ح(479).
- (99) النسائي، الضعفاء والمتروكون، (1/ 12)، ح(14).
- (100) البخاري، التاريخ الكبير، (1/ 336)، ح(1058).
- (101) البخاري، التاريخ الأوسط، (2/ 109)، ح(1974).
- (102) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 110)، ت(484).
- (103) الدارقطني، العلل، (ج9/ص 310)، ح(1787).

- (104) مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، صحيح مسلم (ج2/ص1030)، ح(1408)، (37). والنسائي، السنن الصغرى، باب الجمع بين المرأة وعمتها، (ج6/ص97)، ح(3294). وأحمد، المسند، (ج12/429)، ح(7463)، (ج15/ص63)، ح(9124). والبيهقي في السنن الكبرى، (ج7/ص267)، ح(13944).
- (105) سعيد بن منصور، السنن، (ج1/ص208)، ح(650). أحمد، المسند، (ج12/ص35)، ح(7133).
- (106) الدارقطني، العلل، (ج9/ص310)، ح(1787).
- (107) هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي البغدادي أبو النضر مشهور بكنيته ثقة ثبت ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 570)، ت(7256).
- (108) عطاء ابن يسار الهلالي أبو محمد المدني مولى ميمونة ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 392)، ت(4605).
- (109) النضر بالمعجمة بن إسماعيل بن حازم البجلي أبو المغيرة الكوفي القاص ليس بالقوي، ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 561)، ت(7130).
- (110) الدارقطني، العلل، (ج11/ص105 107)، ح(2151).
- (111) البخاري، التاريخ الكبير، (ج2/ص179)، ت(2124).
- (112) النسائي، السنن الكبرى، (ج3/ص333)، ح(3174).
- (113) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج2/ص62)، ت(501).
- (114) الزيار، المسند، (ج14/ص256)، ح(7839).
- (115) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج2/ص342)، ت(941).
- (116) محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (ت: 379هـ)، حديث شعبة بن الحجاج، (تحقيق: صالح عثمان اللحام)، الدار العثمانية الأردن، ط: 1، (1424هـ 2003م)، (ص: 33)، ح(16).
- (117) ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: 385هـ)، ناسخ الحديث ومنسوخه، (تحقيق: سمير بن أمين الزهيري)، مكتبة المنار - الزرقاء، ط: 1، (1408هـ 1988م)، (ص: 337)، ح(410).
- (118) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (119) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (120) المطلب الأول، الحديث الثالث.
- (121) الخليبي، خليل الخليبي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (2/ 498) تحقيق: محمد إدريس/ مكتبة الرشد - الرياض/ الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.
- (122) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (1/ 177).
- (123) البخاري، التاريخ الكبير، (ج2/ص179)، ت(2124).
- (124) النسائي، السنن الكبرى، (ج3/ص332)، ح(3173).
- (125) ابن أبي حاتم، العلل، (ج3/ص115)، ح(738).
- (126) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج2/ص62)، ت(501).
- (127) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج2/ص342)، ت(941).
- (128) الدارقطني، العلل، (ج11/ص105 107)، ح(2151).
- (129) البخاري، التاريخ الكبير، (ج2/ص179)، ت(2124).
- (130) يوسف بن بحر الشامي الساحلي، قاضى حمص، قال ابن عدي: ليس بالقوي في الحديث، روى عن الثقات مناكير. وقال الدارقطني: ضعيف. ابن عدي، الكامل، (ج8/ص510)، ت(2078). الذهبي، ميزان الاعتدال، (ج4/ص462)، ت(9859).
- (131) ابن أبي حاتم، العلل، (ج3/ص115)، ح(738).
- (132) النسائي، السنن الكبرى، (ج3/ص332)، ح(3170).
- (133) يوسف بن بحر الشامي الساحلي، قاضى حمص، قال ابن عدي: ليس بالقوي في الحديث، روى عن الثقات مناكير. وقال الدارقطني: ضعيف. ابن عدي، الكامل، (ج8/ص510)، ت(2078). الذهبي، ميزان الاعتدال، (ج4/ص462)، ت(9859).
- (134) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج2/ص342)، ت(941).
- (135) ابن عدي، الكامل، (ج1/ص411)، ت(85).
- (136) الدارقطني، العلل، (ج11/ص166)، ح(2199).
- (137) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، باب: الرجل يفلس فيجد سلعته بعينها، (ج8/ص265)، ح(15164).
- (138) الحميدي، المسند، باب، البوع، (ج2/ص230)، ح(1065).
- (139) ابن الجعد، المسند، (ص: 151)، ح(965).

- (140) أحمد، المسند، (ج12/ص352)، ح(7390).
- (141) البزار، المسند، (ج15/ص269)، ح(8749).
- (142) -الباغندي، الصغير محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبو بكر الواسطي (ت: 312هـ)، مسند عمر بن عبد العزيز، (تحقيق: محمد عوامة)، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، ط: 1، (1404هـ)، (ص: 93)، ح(33).
- (143) ابن أبي حاتم، علل الحديث، (ج3/ص670)، ح(1179).
- (144) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، باب: الرجل يفلس فيجد سلعته بعينها، (ج8/ص265)، ح(15162).
- (145) ابن الجعد، المسند، (ص: 151)، ح(966).
- (146) عبد بن حميد، المنتخب من مسنده، (ج2/ص344)، ح(1439).
- (147) ابن حبان، الصحيح، (ج11/ص415)، ح(5038).
- (148) الدارقطني، السنن، (ج3/ص433)، ح(2906)، (ج5/ص410)، ح(4546).
- (149) البيهقي، السنن الكبرى، باب المشتري يفلس بالثمن، (ج6/ص77)، ح(11252).
- (150) البيهقي، معرفة السنن والآثار، باب الثقليل، (ج8/ص246)، ح(11818).
- (151) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، باب: الرجل يفلس فيجد سلعته بعينها، (ج8/ص265)، ح(15163).
- (152) ابن أبي شيبة، المصنف، الرجل يموت أو يفلس وعنده سلعة بعينها، (ج4/ص279)، ح(20107).
- (153) ابن أبي حاتم، علل الحديث، (ج3/ص670)، ح(1179).
- (154) ابن الجعد، المسند، (ص: 151)، ح(963)، ح(964).
- (155) ابن الجعد، المسند، (ص: 151)، ح(964).
- (156) الباغندي، مسند عمر بن عبد العزيز، (ص: 94)، ح(34).
- (157) البزار، المسند، (ج15/ص269)، ح(8748).
- (158) ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد، (ج5/ص232)، (5255).
- (159) الباغندي، مسند عمر بن عبد العزيز، (ص: 96)، ح(42).
- (160) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (161) المزي، تهذيب الكمال، (457-459)، ح(607).
- (162) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 117)، ح(605).
- (163) - ابن معين، تاريخ برواية الدارمي، (ص: 197)، ت(721).
- (164) الفسوي، المعرفة والتاريخ، (ج1/ص435).
- (165) العجلي، معرفة الثقات، (253/2)، ت(1648).
- (166) ابن معين، التاريخ برواية الدوري، (76/3)، ت(304).
- (167) المصدر السابق، (106/3)، ح(438).
- (168) الذهبي، الكاشف، (219/2)، ت(5151).
- (169) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (7/297)، ت(1630).
- (170) ابن حجر، تقريب التهذيب (506)، ت(6293).
- (171) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 574)، ت(7312).
- (172) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (173) المطلب الأول، الحديث الثالث.
- (174) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 215)، ت(2020).
- (175) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (176) المطلب الأول، الحديث الثالث.
- (177) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (178) البزار، المسند، (ج15/ص269)، ح(8749).
- (179) البيهقي، معرفة السنن والآثار، (ج8/ص246)، ح(11819).
- (180) الدارقطني، العلل، (ج11/ص166)، ح(2199).
- (181) البخاري، الصحيح، كتاب الاستقراض، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع، والقرض والوديعة، فهو أحق به، (ج3/ص118)، ح(2402)، مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه، (ج3/ص3911)، ح(1559).
- (182) مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه، (ج3/ص3911)، ح(1559).

- (183) مالك، الموطأ، ما جاء في إفلاس الغريم، (ج4/ص978)، ح(2498).
- (184) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، (ج8/ص264)، ح(15161).
- (185) ابن أبي حاتم، علل الحديث، (ج3/ص670)، ح(1179).
- (186) البخاري، الصحيح، كتاب الاستقراض، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع، والقرض والوديعة، فهو أحق به، (ج3/ص118)، ح(2402)، مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه، (ج3/ص3911)، ح(1559).
- (187) الدارقطني، العلل، (ج11/ص290)، ح(2288).
- (188) ابن الجعد، المسند، (ص: 248)، ح(1639).
- (189) ابن الجعد، المسند، (ص: 248)، ح(1641).
- (190) ابن عبد البر، التمهيد، (ج23/ص114).
- (191) ابن الجعد، المسند، (ص: 248)، ح(1640).
- (192) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، باب ما يوجب الغسل، (ج1/ص252)، ح(968).
- (193) الطحاوي، شرح معاني الآثار، باب الذي يجامع ولا ينزل، (ج1/ص53)، ح(310).
- (194) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (195) المطلب الأول، الحديث الرابع.
- (196) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (197) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (198) الدارقطني، العلل، (ج11/ص290)، ح(2288).
- (199) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، (ج1/ص47)، ح(180)، مسلم، الصحيح، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، (ج1/ص269)، ح(345)، (83).
- (200) الدارقطني، العلل، (ج1/ص240)، ح(41).
- (201) المصدر نفسه، (ج1/ص221)، (26).
- (202) القاسم، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: 224هـ)، الطهور للقاسم بن سلام، ط1، 94م، (تحقيق وتخريج مشهور حسن محمود سلمان)، مكتبة الصحابة، جدة الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، (ص: 298)، ح(238).
- (203) ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطهارات، من رخص في الوضوء بماء البحر، (ج1/ص121)، ح(1379).
- (204) الدارقطني، السنن، كتاب الطهارة، باب في ماء البحر، (ج1/ص44)، ح(72).
- (205) البيهقي، السنن الصغير، (ج4/ص53)، ح(3038).
- (206) البيهقي، السنن الكبرى، باب التطهير بماء البحر، (ج1/ص7)، ح(4)، وفي باب الحيتان وميته البحر، (ج9/ص424)، ح(18969).
- (207) ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319هـ)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ط1، 85م، (تحقيق أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف)، دار طيبة الرياض - السعودية، (ج1/ص248)، ح(159).
- (208) المجروحين لابن حبان (ج1/ص355)، ت(465).
- (209) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 373)، ت(4324).
- (210) الدارقطني، العلل، (ج1/ص240)، ح(41).
- (211) ابن حبان، المجروحين، (ج1/ص355)، ترجمة السري بن عاصم، (465).
- (212) ابن حبان، المجروحين، (ج2/ص139)، ترجمة عبد العزيز بن عمران (742).
- (213) الذهبي، مهذب سنن البيهقي، (ج1/ص26).
- (214) الزيلعي، نصب الراية (1/99).
- (215) ابن الملتن، البدر المنير، (ج1/ص371).
- (216) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 591)، ح(7557).
- (217) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 115)، ح(564).
- (218) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 495)، ح(6114).
- (219) السري بن عاصم بن سهل الهمداني أبو عاصم، قال ابن عدي: "وللسري غير حديث سرقه عن الثقات وحدث به عن مشايخهم" الكامل، (ج4/ص540)، ح(874)، وقال الخطيب: "كان يسرق الأحاديث الأفراد فيروبوها"، وقال عبد الرحمن بن خراش: "كان يكذب". وعن أبي الفتح محمد الأزدي قال: "متروك الحديث". الخطيب، تاريخ بغداد، (ج9/ص192)، ح(4770).
- (220) المجروحين لابن حبان (ج1/ص355)، ت(465).
- (221) الزيلعي، نصب الراية، (ج1/ص99).

- (222) الدارقطني، العلل، (ج1/ص222)، (28).
- (223) عبد الرزاق، المصنف، باب من قال لا يتوضأ مما مست النار (ج1/ص167)، ح(648)، ح(649).
- (224) الطحاوي، شرح معاني الآثار (ج1/ص67)، ح(402).
- (225) ابن ماجه، السنن، باب الرخصة في ذلك، (ج1/ص309)، ح(489).
- (226) ابن المنذر، الأوسط، (ج1/ص221)، ح(112).
- (227) البيهقي، السنن الكبرى، باب ترك الوضوء مما مست النار، (ج1/ص243)، ح(729).
- (228) ابن أبي شيبة، المصنف، باب من كان لا يتوضأ مما مست النار، (1/52)، ح(532).
- (229) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، مسند الشاميين، ط1، 84م، (تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي)، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1405هـ، (ج1/ص210)، ح(377).
- (230) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (231) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (232) المطلب الأول، الحديث الثاني.
- (233) المزي، تهذيب الكمال، (11/154)، ت(2407)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (7/229)، ت(82).
- (234) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 224)، ت(2445).
- (235) لحدِيث الثاني، المطلب الأول.
- (236) لحدِيث الثاني، المطلب الأول.
- (237) لحدِيث الثاني، المطلب الأول.
- (238) المطلب الأول، الحديث السادس.
- (239) ابن عدي، الكامل، (3/38)، ح(431).
- (240) المصدر السابق.
- (241) ابن حجر، التقريب، (ص: 121)، ت(653).
- (242) الدارقطني، العلل، (ج1/ص222)، (28).
- (243) أخرجه البخاري في صحيحه، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق وأكل أبو بكر، وعمر، وعثمان، رضي الله عنهم، «فلم يتوضؤوا» (ج1/ص52)، ح(207)، وح(208)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء مما مست النار، (ج1/ص273)، ح(354)، وح(355)، ح(356).
- (244) محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي أبو جعفر العلاف الكوفي ثم المصيبي لقبه لوين بالتصغير ثقة، ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 481)، ت(5925).
- (245) الدارقطني، العلل، (ج11/ص13)، ح(2091).
- (246) ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، (ت: 279هـ)، التاريخ الكبير، تاريخ ابن أبي خيثمة، (تحقيق: صلاح بن فتحي هلال)، الفاروق الحديثة - القاهرة، ط1، (1427 هـ 2006م)، (ج1/ص446)، ت(1620).
- (247) أبو طاهر المخلص، المخلصيات، (ج1/ص380)، ح(641)، (26).
- (248) الدارقطني، المؤلف والمختلف، باب سعيد وسعيد، (ج3/ص1187).
- (249) البخاري، التاريخ الكبير، (ج4/ص211)، ت(2532).
- (250) النسائي، كتاب المزارعة، باب عسب الفحل، السنن الكبرى، (ج4/ص427)، ح(4679).
- (251) ابن أبي شيبة، المصنف، ما جاء في ثمن الكلب، (ج4/ص347)، ح(20906).
- (252) ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، (ت: 279هـ)، التاريخ الكبير، تاريخ ابن أبي خيثمة، (تحقيق: صلاح بن فتحي هلال)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط1، (1427 هـ 2006م)، (ج1/ص446)، ت(1620).
- (253) أبو طاهر المخلص، المخلصيات، (ج1/ص380)، ح(641)، (26).
- (254) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج4/ص94)، ح(1648).
- (255) الدارقطني، المؤلف والمختلف، باب سعيد وسعيد، (ج3/ص1187).
- (256) المطلب الأول، الحديث الثاني.
- (257) ابن حجر، تقريب التهذيب، (211)، ت(1970).
- (258) المطلب الأول، الحديث الثاني.
- (259) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (260) المطلب الأول، الحديث الأول.

- (261) البخاري، التاريخ الكبير، (ج4/ص 211)، ت(2532).
- (262) العقيلي، الضعفاء الكبير، (ج4/ص 94)، ح(1648).
- (263) الدارقطني، العلل، (ج11/ص 13)، ح(2091).
- (264) البخاري، التاريخ الكبير، (ج4/ص 211)، ت(2532)، النسائي، السنن الكبرى، (ج4/ص 427)، ح(4678)، الدارقطني، المؤلف والمختلف، باب سَعِيد وَسُعَيْد، (ج3/ص 1187).
- (265) البخاري، التاريخ الكبير، (ج4/ص 211)، ت(2532).
- (266) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج4/ص 317)، ت(1381).
- (267) ابن حبان، الثقات، (ج4/ص 348)، ت(3281).
- (268) مسلم، الصحيح، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، حلوان الكاهن، ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور، (ج3/ص 1199)، ح(1568)، (41).
- (269) الدارقطني، العلل، (ج12/ص 399)، ح(2826).
- (270) الطبراني، المعجم الكبير، (ج 13، 14)، (ص: 45)، ح(13667).
- (271) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، (ج8/ص 491)، ح(16017).
- (272) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج3/ص 286)، ت(48).
- (273) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: 94)، ت(265).
- (274) المطلب الأول، الحديث الأول.
- (275) الدارقطني، العلل، (ج12/ص 399)، ح(2826).

#### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- باغندي، الصغير محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبو بكر الواسطي. (1404هـ). مسند عمر بن عبد العزيز. تحقيق: محمد عوامة. ط1. دمشق: مؤسسة علوم القرآن.
- بخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري. (1397هـ-1977م). التاريخ الأوسط. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب، القاهرة: دار الوعي، مكتبة دار التراث.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله. (د.ت). التاريخ الكبير. (د.ط). حيدر آباد، الدكن: دائرة المعارف العثمانية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله. (1422هـ). الصحيح. تحقيق: محمد زهير الناصر. ط1. (د.م): دار طوق النجاة.
- الجزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد العتكي. (1988م-2009م). المسند. تحقيق: محفوظ الرحمن. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي. (1418هـ-1997م). أمالي ابن بشران. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل العزازي. ط1. الرياض: دار الوطن.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني. (1424هـ-2003م). السنن الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر. ط3. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَؤْرَة بن موسى بن الضحاك. الجامع الكبير. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الجرجاني، أبو أحمد بن عدي الجرجاني. (1418هـ-1997م). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل أحمد وآخرين. ط1. بيروت - لبنان: الكتب العلمية.
- ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي. (1410هـ-1990م). مسند ابن الجعد. تحقيق: عامر أحمد حيدر. ط1. بيروت: مؤسسة نادر.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي. (1271هـ-1952م). الجرح والتعديل. ط1. دار بيروت: إحياء التراث العربي.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي. (1427هـ-2006م). علل الحديث. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. (د.م): مطابع الحميضي.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي. (1393هـ-1973م). الثقات. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
- الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي. (1996م). مسند الحميدي. تحقيق: حسن سليم أسد. ط1. دمشق - سوريا: دار السقا.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (1422هـ). العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله. تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس. ط2. الرياض: دار الخاني.
- الحوري، محمد عودة أحمد، (2010م)، بحث: (تحقق الصحابة من ضبط الرواة أسبابه ونشأته) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد (37)، عدد (2).
- الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري. (1419هـ-1999م). مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها. تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري. ط1. القاهرة: دار الآفاق العربية.
- الخليلي، خليل الخليلي. (1409هـ-1989م). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تحقيق: محمد إدريس. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة. (1427 هـ 2006م). التاريخ الكبير، تاريخ ابن أبي خيثمة. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. ط1 القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- دارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. (1405هـ-1985م). العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. ط1. الرياض: دار طيبة.
- أبو داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني. (د.ت). السنن. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا-بيروت: المكتبة العصرية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (1413هـ-1992م). الكاشف. تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية- مؤسسة علوم القرآن.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (د.ت). المهذب في اختصار السنن الكبرى للبيهقي. تحقيق: ياسر إبراهيم محمد. ط1. (د.م): دار الوطن.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (1405هـ-1985م). سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط3. (د.م). مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. (1382هـ-1963م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي بن محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البغدادي. (1410هـ-1990م). الطبقات الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- سعدان بن نصر، سعدان بن نصر بن منصور، أبو عثمان الثقفي المخزومي البزاز. (1420 هـ 1999 م). جزء سعدان. تحقيق: عبد المنعم إبراهيم. ط1. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز. مكة المكرمة.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي. (1408 هـ 1988 م). ناسخ الحديث ومنسوخه. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي. (1404هـ-1984م) تاريخ أسماء الثقات. تحقيق: صبحي السامرائي. ط1. الكويت: الدار السلفية.
- الشمالي، ياسر أحمد، (2015م)، بحث(موقف النقاد من أحاديث القصاص دراسة نقدية تطبيقية) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد(42)، عدد(3).
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي. المصنف في الأحاديث والآثار. (1409هـ). تحقيق: كمال الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري. (1408هـ)، العظمة. تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري. ط1. الرياض: دار العاصمة.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك المصري. (د.ت). شرح معاني الآثار. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط1. (د.م): مؤسسة الرسالة.
- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني. (1419هـ). تفسير القرآن لعبد الرزاق. تحقيق: محمود محمد عبده. ط1. بيروت: دار العلمية.
- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني. (1403هـ). المصنف. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. الهند: المجلس العلمي.

- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي. (1405هـ-1985م). معرفة الثقات. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة: الدار.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (1420 هـ 2000 م). المطالبُ العالِيَةُ بِرَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَّةِ. تحقيق: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية. ط1. (د.م): دار العاصمة للنشر والتوزيع دار الغيث للنشر والتوزيع.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (1406هـ-1986م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشيد.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. (1326هـ). تهذيب التهذيب. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي. (1404هـ-1984). الضعفاء الكبير. تحقيق: عبد المعطي أمين قلجعي. ط1. بيروت: دار العلمية
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري. (1419هـ-1998). مستخرج أبي عوانة. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. ط1. بيروت: دار المعرفة.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي. (1401هـ-1981م). المعرفة والتاريخ. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. (1405هـ-1984م). مسند الشاميين. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. (1985م). المعجم الكبير. تحقيق: محمد شكور أمير. ط1. بيروت، عمان: المكتب الإسلامي، دار عمار.
- قطبشات، مشهور علي، (2007م) بحث (منهج ابن حزم في نقد متن الحديث) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد(34)، عدد(1).
- الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين، أبو نصر البخاري. (1407هـ). الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات. تحقيق: عبدالله الليثي. ط1. بيروت: دارالمعرفة.
- اللاكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي. (1423 هـ / 2003م). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ط8. السعودية: دار طيبة
- المحامي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحامي. (1412هـ). أمالي المحامي رواية ابن يحيى البيهقي. تحقيق: د. إبراهيم القيسي. ط1. دار ابن القيم - الأردن: المكتبة الإسلامية.
- المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، البصري، أبو الحسن. (1980م). العلل. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي. (1400هـ-1980م). تهذيب الكمال. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د.ت). الصحيح. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المصري، أنس سليمان، (2014م)، بحث (معالم منهج المحدثين عند(عماد الدين خليل) في التعامل مع الرواية التاريخية) مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، علوم الشريعة والقانون، مجلد(42)، عدد(2).
- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي. (1399هـ-1979م). التاريخ برواية الدوري. تحقيق: أحمد محمد نور. ط1. مكة المكرمة: إحياء التراث الإسلامي.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي. (1396هـ). الضعفاء والمتروكون. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي. (1421هـ-2001م). السنن الكبرى. تحقيق: حسن عبد المنعم الشلبي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

## The Study

*Yusuf Hasaan AL-rawi, ziad salim Al- Abbadi\**

## Abstract

This paper is part of a doctoral dissertation to be examined. The student is not allowed to be admitted to examination unless he publishes part of his/her work. This research tackles (cases of opposition of waqf and raf'a for al-Darqutni in his book *Ilal* (flaws)- narrations of Amru bin Dinar as a case study). This research shows cases of difference and deciphering them in addition to identifying the narrators of Amru Bin Dinar showing the preferred and the most preferred by giving evidences as well as underlying the chains of narrators. The present paper consists of an introduction, a preface, two sections and a conclusion in addition to notes and the references cited.

**Keywords:** Amru Bin Dinar, al-Darqutni, *Ilal*.

---

\* Faculty of Sharia', The University of Jordan. Received on 24/10/2017 and Accepted for Publication on 29/5/2018.